الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

كلمـة معالي وزير العدل، حافظ الأختام

السيّد عبد الرّشيد طبِّي

بمناسبة الاحتفاء باليوم الدولي للقاضيات

المصادف ليوم 10 مارس من كل سنة

الجزائر - 11 مارس 2023

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله

- **السيّد رئيس النقابة الوطنيّة للقضاة،**
- **السيّدات القاضيات الفضليات،**
- **الحضور الكريم، كلٌّ باسمه وصفته.**

السّلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يُسعدُني أنْ أُشارككم اليوم هذه المناسبة السّعيدة، التي نحتفي فيها **باليومِ الدّولي للقاضيات**، المُصادفِ للعاشرِ (10) مارس من كلِّ عام.

واسمحوا لي في البداية، أنْ أشكرَ السيّد رئيس النقابة الوطنيّة للقضاة على دعوته الكريمة لحضور مراسم هذا الاحتفال، التي أعتبرُها فرصة سانحة للتذكيرِ بالدورِ الفعّال الذي تُؤدّيه المرأة القاضي في المنظومةِ القضائيّة، ومشاركتها الكاملة على قدمِ المُساواة مع زُملائها القضاة، وفي جميعِ المُستويات الوظيفيّة، في تعزيز السلطة القضائيّة وأدائها لمهامها بكلّ مسؤوليّة، بهدف الإسهام في تكريس سيادة القانون وحماية الحقوق والحريات.

- **سيّداتي الفضليات،**
- **الحضورُ الكـــريم،**

إنَّ **اليوم الدولي للقاضيات**، الذي أقرّته هيئة الأمم المتحدة بموجب قرار جمعيتها العامة المؤرخ في **28 أفريل 2021**، جاء للتأكيدِ بالمُشاركة النشطة للمرأة في صُنعِ القرار على جميع المُستويات، لتحقيق المساواة والتنمية المستدامة والسلام والديمقراطية، وكذا التزام الأمم المتحدة بصياغةِ وتنفيذِ استراتيجياتٍ وخططٍ وطنيّة ملائمة وفعالة من أجل الارتقاء بمركز المرأة في نُظُمِ ومؤسساتِ العدالةِ القضائيّة على صَعيدِ المَراتب القيادية والإدارية وغيرها.

وهُوَ نفسُ السياق الذي يندرجُ فيهِ احتفائنا بهذا اليوم العالمي، في ثاني سنةٍ من إقراره، إذْ نستحضِرُ فيه الإنجازات المُشَرِّفَة لكُلّ القاضيات الجزائريات، وعطائهن المُتميّز للعدالة، وإسهاماتهن القَيِّمَة في ترسيخِ مبادئ الإنصاف والأمن القضائي.

كما يأتي أيضا، ليؤكّدَ المكانة التي تَحظى بها المرأة المُنتسِبة لسلك القضاء في مسار التنمية، خاصةً في ظِلِّ المُكتسبات التي تحقّقت لفائدة المرأة الجزائرية، والتي تحرص الدولة على تدعيمها أكثر، من خلال تبوُّءِ المرأة لمناصب عُليا وقياديّة في عدّة قطاعات ومن بينها قطاع العدالة، اعترافاً بمُؤهلاتها وكفاءتها وتميّزُها، وهُوَ ما أكّدهُ السيّد رئيس الجمهورية في كلمته بمناسبة الاحتفاء باليوم العالمي للمرأة المصادفِ للثامنِ (08) مارس.

ومن مُنطلقِ أنّ المرأة القاضي تُعتبَرُ أحد الطّاقات الحيويّة التي تَزْخَرُ بها بلادنا، فقد مَكَّنَ وُلوجها إلى سلك القضاء منذ سِنين طويلة من المساهمة في تحقيقِ تكافؤ الفرص، وذلك لأنّهُنّ انْتَمَيْنَ لهذا السّلك وهُنَّ مَدعُوماتٍ بتكوينٍ قانوني رفيع، ومُتميّزاتٍ بإرادة قويّة وحسٍّ وطني عالٍ، مما سمح لهُنّ بإثبات وجودهن وقُدرتهن على اقتحامِ مجالاتٍ قضائيّة مرموقة وطنيًا وإقليميًا ودوليًا، كانت ردحًا من الزمن حِكرًا على الرّجُل.

إنّ المجهودات الجبّارة التي بذَلَتها ولا تزالُ تبذلها القاضيات، بكلّ كفاءة واقتدار، وصُمُودهن لمواجهة التحديات والصعوبات التي تعترِضُ مشوارهن المهني، جعل من تكريمِهن وإقرارِ يومٍ عالمي لهُنّ مُستحقٌ فِعلاً.

لذلك، أتقدّمُ لهُنّ بأسمى عبارات التهاني وأخلص الأُمنيات بمناسبة عيدهنّ الدولي، مُتمنيًا لهنَّ المزيدَ من النجاح ودوام الصحة والعافية والهناء وسَداد الخُطى، بِمَا يُسهِمُ في تحقيق المزيد من الرُقي لوطننا في كَنَفِ الأمنِ والاستقرار.

كما لا أنسى توجيه أصدق عبارات التهاني وأطيبها إلى القاضيات المتقاعدات، لاسيما الرعيل الأول منهُن، اللواتي نحتفظُ لهُنّ بالمستوى الراقي الذي قدّمنهُ في مسارهنّ المهني وما أبْدَيْنَهُ من تميّـز وتفوّق طيلة مشوارهن وفي أصعب الظروف.

ولا يفوتُني أيضاً، أنْ أنحنيَ بإجلالٍ وإكبار، أمام أرواح الزميلات القاضيات اللواتي التحَقْنَ بالرفيقِ الأعلى بعد أداءِ الأمانة خير أداءْ، وكذا تقديم كلّ العرفان للواتي ضَحَّيْنَ لبقاء القضاء شامخًا ببلادنا إبّان العشرية السوداء وضَمِنَّ جنباً إلى جنب مع الرجال، وبكلّ مسؤوليّة، استمرارية مرفق القضاء وحماية المجتمع من المخاطر التي كانت تُحدق به.

- **سيّداتي الفضليات،**
- **الحضور الكريم،**

تعكِسُ الإرادة السياسيّة الرامية إلى تبوّأ المرأة مناصب قياديّة في كل الميادين والمجالات، بما فيـها سلك القضاء، واجب الدولة في ترقية **مبدأ التناصف بين الرجال والنساء** وفي ترقية المرأة لتولّي مناصب المسؤوليّة فيالهيئات والإدارات العموميّة وعلى مستوى المؤسسات، المنصوصِ عليه في دستور 2020.

وفي هذا السياق، دعوني أقول بكلِّ فَخْـر، أنّ الإحصائيات الوطنيّة تؤكّد أنّ نسبة تمثيل المرأة القاضي في هذا السلك تُشكّلُ ما يقارب 48 %، وتعدّت هذه النسبة لتصل 51 % في مجلس الدولة و 55 % في المحاكم الإدارية، مع الإشارة إلى أنّ العديد من القاضيات يتولّين مناصب نوعيّة بالجهات القضائيّة ووظائف سامية بالإدارة المركزية.

ورغم ذلك، أرى أنّه من واجبي أن أُؤكّد في هذه المناسبة على ضرورة إيلاء المزيد من العناية للمرأة القاضي، للإسهام بحيويّة في إحراز التقدّم المنشود لتحقيق أهداف التنمية، تماشيًا مع الخُطة الأممية للتنمية المستدامة لعام 2030، كما أدعُوكُنَّ لمواصلة جهودِكُنَّ للارتقاء بالقضاء وتحقيقِ الرفعة والسُّمو له، ليكون في مستوى تطلّعات المواطن.

في الأخير، واعترافًا بمكانة قاضيات الجزائر، وإحياءً لهذا اليوم الدولي، جرت هذه الصبيحة بمقر وزارة العدل، مراسم إصدار طابع بريدي يُخلّد هذه المناسبة، وأغتنم هذه الفرصة لتوجيه عبارات الشكر والتقدير لوزارة البريد والمواصلات السلكيّة واللاسلكيّة على هذه الالتفاتة الطيّبة.

وإنْ كان ذلك يبدُو رمزيًا، إلاّ أنّه يتضمّن دلالات قويّة وعميقة تُعبّرُ عن نضالات المرأة الجزائرية بشكلٍ عام والقاضيات بشكل خاصّ لافتكاك حقوقها وتحقيق مبدأ المساواة بينها وبين الرجل.

أُجَدِدُ تهـــانيَّ لَكُـــنَّ جميعًا.

يوم سعيد لكلّ القاضيات في مختلف ربوع هذا الوطن.

شكراً على كرم الإصغاء.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.